



قلب الرمال السياسية المتحركة

الاستقلالات في حركة النهضة مأزق متعدد الأبعاد للغنوشي حسابات سياسية تعمق الخلافات داخل المكتب التنفيذي للحزب الإسلامي

الذي أشار إلى أن عدد المشاركين في الاجتماع كان 112 عضواً، صوت منهم فقط 90 عضواً.

مناورات مفصولة

بذلك المسلسل، اتضحت ملامح هذه المناورة التي جرت خلالها الساعات الثلاث التي سبقت بدء أعمال الاجتماع، والتي كانت كافية له بتبرير خدعته التي قامت على كسر تماسك مجموعة الـ100، عبر انتخاب واحد فقط منهم هو عبد اللطيف المكي، الذي سيحصد نفسه محاصراً بانصار الغنوشي أثناء ترتيبات عقد المؤتمر القادم، خاصة وأنه وفقاً للنظام الداخلي يحق للغنوشي اختيار بقية أعضاء المكتب التنفيذي.



يمينة الزغلامي
أغادر قيادة الحركة ولم
أعد مسؤولة عن ملك
العدالة الانتقالية

لكن مصادر "العرب"، ترى في المقابل، أن نتائج هذه المناورة لن تصمد طويلاً بالنظر إلى عمق الخلافات التي تحيط بالأسس التنظيمية لحركة النهضة التي اهتزت كثيراً خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية نتيجة ممارسات الغنوشي الذي باتت تحاصره الاتهامات بالنفرد بالرأي، وتهميش القيادات التاريخية لهذه الحركة التي تحولت إلى أداة وظيفية لخدمة مصالحه، وأهدافه السياسية.

ولم تستعد المصادر أن تتسع موجة الاستقلالات خلال الأيام والأسابيع القليلة القادمة نتيجة مناورات الغنوشي التي بدأت تهتز تحت وطأة حسابات الواقع السياسي المتغير، وما يلحق بها من توازنات تتداخل فيها الكثير من العوامل السياسية والتنظيمية، ولا سيما في هذه الفترة التي ازدادت فيها الضغوط على الغنوشي من كل جانب.

وتُرجح المصادر في هذا الإطار، إعلان المكي عن استقلالاته في قادم الأيام، وذلك في خطوة تقول مصادر مقربة من مجموعة الـ100 إنها أصبحت حتمية بعد اكتشاف "الأعيان" وخداع الغنوشي الذي لا يتوقف عن خرق النظام الداخلي للحركة، الأمر الذي أفقدها جزءاً كبيراً من خزائنها الانتخابية، إلى جانب تشويه صورتها التي أضحت مقترنة بـ"الغفالق السياسي".

وتُظهر وقائع المشهد الحزبي والسياسي المحيطة بحركة النهضة، اتساعاً ملحوظاً في دائرة عزلة رئيسها راشد الغنوشي، ليس فقط داخل الحركة، وإنما أيضاً على الصعيد البرلماني، حيث تجددت الدعوات لسحب الثقة منه كرئيس للبرلمان، وعلى مستوى علاقاته السياسية برئيس البلاد قيس سعيد، وكذلك أيضاً مع بقية الأحزاب التي فقدت ثقافتها فيه.

تتسارع التفاعلات الداخلية في النهضة، والتي خرجت عن كونها موقفاً شخصياً من قبل بعض القيادات إلى ثورة مكشوفة على رئيس الحركة راشد الغنوشي، الذي تسببت مناوراته الهادفة إلى تقوية وضعه في موجة استقلالات جديدة من الحركة، انضمت إليها عناصر بارزة في التنظيم الإخواني يتوقع أن تؤدي إلى مأزق أعمق قبل انعقاد المؤتمر الـ11.

السابق أنور معروف، لكنه استفاد أيضاً من سقوط عدد من المناوئين له من مجموعة الـ100، وخاصة منهم النائب فتحي العبادي، ومحسن السوداني، لتصبح هذه المجموعة ممثلة في المكتب التنفيذي بالقيادي عبداللطيف المكي فقط.

وسعى رئيس الحركة الإسلامية إلى محاولة التقليل من خسارته من خلال تعيين أربعة مستشارين له ليكونوا ضمن تركيبة المكتب التنفيذي من دون أن يكون لهم حق التصويت، وهم سامي الطريقي، الذي يُعدّ واحداً من القيادات الشبابية، وأحمد عقول الوزير السابق في حكومة إلياس الفخفاخ المستقيلة، ورياض الشعبي العائد حديثاً إلى النهضة بعد استقالته منها، ورياض بالطيب الوزير السابق في حكومة الترويكا.

وساهم هذا الفرز الذي بدا مقصوداً ومُخططاً له سلفاً في صالح الغنوشي، الذي سعى قبل ساعات قليلة من بدء اجتماعات مجلس الشورى إلى كسر دائرة الأصوات المناوئة له، بطرح صفقة توافقية مع أعضاء مجموعة المئة، سرعان ما تنكر لها كعادته، وذلك بحسب عدد من أعضاء مجلس شورى هذه الحركة الإسلامية.

وقائع المشهد الحزبي والسياسي المحيطة بالنهضة تظهر تخبط الغنوشي، ليس داخل الحركة فقط، وإنما في البرلمان أيضاً

وعن تفاصيل هذه المناورة، أكدت مصادر "العرب" أن الغنوشي تعهد لمجموعة المئة بأن يكون المكتب التنفيذي الجديد توافيقاً، ويعرض ورقة على مجلس الشورى تتضمن المبادئ العامة لهذا التوافق، لكنه عمد فجأة إلى تأخير بدء أعمال مجلس الشورى لمدة ثلاث ساعات أجرى فيها سلسلة من الترتيبات الأخرى مع المحسوبين عليه للانقلاب عليها.

ورفض في سياق تلك الترتيبات تقديم الورقة التوافقية المتفق عليها على أعضاء مجلس الشورى، حيث اكتفى بأن عرض عليهم قائمتين تضم أسماء المرشحين للمكتب التنفيذي، الأمر الذي أثار استياء وغضب العديد من أعضاء مجلس الشورى الذين رفض البعض منهم التصويت كما يُوضح ذلك البيان الرسمي للحركة



الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - تعصف موجة جديدة من الاستقلالات بحركة النهضة الإسلامية، الذي يرأسها راشد الغنوشي، والذي يواجه مأزقاً مُتعقد العناوين، وعمقته الكثير من المتاعب التي تحاصره على مستوى رئاسة البرلمان، وعلى الصعيد الوطني بشكل عام، جعلت عزله تتسع أكثر فأكثر وسط حسابات لا تخلو من الرغبة في كسر سطوته من داخل حركته.

وبدأت هذه الموجة، التي تدفع باتجاه تمزيق النسيج التنظيمي لحركة النهضة، بإعلان عضو مجلس الشورى، العربي القاسمي، استقالته، وتلويح رفيق عبدالسلام، صهر الغنوشي، هو الآخر بالاستقالة، ثم إعلان النائبة يمينة الزغلامي أنها لن تتحمل لاحقاً أي مسؤوليات قيادية في هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين.

وقالت الزغلامي، في تدوينة فيسبوكية، إنها قررت مغادرة قيادة حركة النهضة، وذلك مباشرة بعد انتهاء اجتماعات مجلس الشورى في دورته الـ47، التي تم خلالها انتخاب نصف أعضاء المكتب التنفيذي الذين سيرافقون الغنوشي في قيادة حركة النهضة إلى غاية تنظيم المؤتمر الحادي عشر المنير للجدل، الذي كان يفترض عقده في ديسمبر الماضي.

وكتبت في هذه التدوينة "أغادر قيادة الحركة بعد أن نالني شرف اختياري من طرف راشد الغنوشي بعد المؤتمر العاشر ضمن فريقه وبعد تركية مجلس الشورى، وبالتالي لم أعد مسؤولة عن ملف العدالة الانتقالية بحركة النهضة، الذي انتقل إلى عضو المكتب التنفيذي الجديد عبدالفتاح تريمش".

وحاولت الزغلامي، التي تعتبر واحدة من الرموز النسائية المحيطة بالغنوشي، أن تكون هادئة في هذه التدوينة، لكن ذلك لم يجنب غضبها من عدم ضم اسمها إلى قائمة الذين اقترحهم رئيس الحركة الإسلامية على اجتماع مجلس الشورى لانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي الذي عُقد تحت عنوان "رأب الصدع"، لينتهي إلى اجتماع "لتعميق المأزق".

تتالي النكسات

خسر الغنوشي في تلك الانتخابات عدداً من المحسوبين عليه، وخاصة منهم صهره رفيق عبدالسلام، والوزير

المشكلة ليست في أوبك.. المشكلة في النفط

المنظمة تواجه تحديات وجودية مع انحسار هيمنة الخام

والإمارات في معارك لنيل حصة في السوق مع منتجي النفط من خارج أوبك مثل روسيا والولايات المتحدة. وقد أصبح لمنتجي أوبك حافز أقل لدعم الأسعار ومصصلحة في التوجه إلى البدائل في قطاع النقل لأنها أكثر تنافسية من حيث التكلفة. ومن غير المرجح أن تختفي أوبك في أي وقت قريب بسبب الفوائد التنظيمية والفنية للعضوية، لكن أهميتها كجهة فاعلة في السوق ستراجع.

وليست الإمارات العضو الوحيد الذي يتساءل عن تأثير تقييد الإنتاج على الأصول مستقبلاً، فقد سعت السعودية والكويت إلى توسيع إنتاج النفط، ونظمت الرياض مراجعات مماثلة في الماضي. وسيستمر تراجع أهمية النفط في دفع جهود التنوع في البلدان المنتجة، لكن مدى نجاحها على المدى القصير ستختلف باختلاف البلد وبيئته.

وتبقى الإمارات والكويت في وضع أفضل لمواجهة العاصفة نظراً إلى سنوات من احتياطات النفط المتركمة في صنابير الثروة السيادية، في حين سيعاني أعضاء أوبك الأقر مثل العراق والجزائر وأنغولا ونيجيريا بقدر كبير، وربما دائم، من الأزمات المالية في المستقبل المنظور.

وستتخفف الأهمية السياسية العالمية وتأثير الدول المنتجة للنفط في المستقبل إذ تصبح أوبك منظمة عالمية أقل أهمية ولا تحمل العلاقات الودية بين الدول المنتجة للنفط نفس الفوائد كما كانت في السابق.

وربما لم تكن هناك علاقة قائمة على المصالح المشتركة في استقرار سوق النفط وإمداداته بنفس أهمية العلاقة السعودية الأمريكية. وستتخضع تلك العلاقة لتحول دراماتيكي بينما يتراجع التركيز على النفط في سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ويبقى التركيز الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط على الأمن المادي ومواجهة النفوذ الصيني والروسي والإيراني وعلى المخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان. ولن تتأثر سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالسعودية ودورها في مثل هذه المصالح بخلاف من الدرجة الثانية والثالثة بشأن استقرار سوق النفط. وقد أدرك بعض منتجي النفط الرئيسيين، مثل الإمارات، هذا التحول وحاولوا توسيع مكانتهم الدولية عبر اليات أخرى، مثل التحويلات والتجارة والأمن. وستتسارع هذه العملية عندما يصبح النفط أقل أهمية.

كما سيغير تراجع تأثير أوبك الطريقة التي تستجيب بها أسواق النفط للازمات. ففي السابق، كانت المنظمة تضاعف الإنتاج أو تخفضه لمحاولة تثبيت أسعار النفط وتعويز الانخفاض في الإنتاج في أماكن أخرى أثناء النزاعات مثلاً وتراجع نجاحها في ضمان بيئة أسعار مستقرة ببطء بمرور الوقت، إذ كان سوق النفط مشبعاً بمنتجاتٍ آخرين.

لكن، أظهرت الاستجابة لفايروس كورونا المستجد الذي ضرب العالم وانهيار أسعار النفط في 2014 أنه لا يزال بإمكان أوبك تنظيم استجابة كبيرة في أي أزمة إلا أن تنظيم مثل هذه الاستجابات سيصبح أكثر صعوبة في المستقبل. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التباين في الأسعار أثناء صدمات الطلب والعرض.

منذ سستينات القرن الماضي ناقش أعضاء أوبك ما يسمى بـ"ذروة النفط" قبل أن تبدأ الأمور في الانحدار، وفي غضون ذلك لم يدر الجدل حول الاحتياطات المستنفدة والحد الأقصى للإنتاج، بل حول انخفاض الطلب في يوم من الأيام، والتي تزايدت التريجات بأنها ستصل إلى تلك النقطة في 2040 وربما قبل ذلك بكثير مما يجعل المنظمة تواجه أزمة وجودية.

والشطن - اتجهت معظم التحليلات إلى أن أهمية أوبك خلال العقد المقبلين ستراجع مع استمرار تسارع التحول العالمي من الوقود الأحفوري وتقلص هيمنة النفط في قطاع النقل مع تطور البدائل مما يضعف اضطراب سوق النفط ويجعل المنظمة التي ولدت قبل ستة عقود في مشكلة حقيقية.

ومع ذلك لم تكن التكهانات السابقة حول تراجع أوبك دقيقة، فقد صمد أعضاؤها في مواجهة عدد من الأزمات منذ تاسيسها لدرجة أن بعض المحللين يرون أن المنظمة لا تزال قادرة على التأقلم مع الأزمات.

وتعمل الحكومات على تسريع التخلص التدريجي من السيارات التي تستخدم الوقود الأحفوري مثلما رأينا مع إعلان المملكة المتحدة في نوفمبر الماضي عن نيتها حظر بيع سيارات البنزين والديزل ابتداءً من 2030، أي قبل خمس سنوات من الموعد المحدد سابقاً.

ومع ذلك، سيحدث التحول الكامل على مدى عقود، إذ تبقى عملية تغيير نوعية السيارات طويلة في البلدان المتقدمة ومن المقرر أن يستمر الطلب على النفط للنقل في النمو في البلدان النامية.

تراجع دور أوبك

بينما تؤكد أوبك أن يبلغ الطلب على النفط ذروته 2040، لكن مركز ستراتفور يرى أن هذا الموقف يعكس تأثيراً سياسياً كبيراً من الدول المنتجة للنفط، إذ هناك مؤشرات تعطي لمحة متشائمة عن ذلك. ففي حين تتوقع شركة إكويونورن البرويجية أن يبلغ الطلب على النفط ذروته في 2027 ترجح ريسستاد إنرجي أكبر شركة مستقلة لاستشارات الطاقة في البرويج أن يكون ذلك في 2028، في الوقت الذي تعتقد فيه وكالة الطاقة الدولية وصول الذروة "في غضون السنوات العشر المقبلة".

وستتغير مرحلة استقرار الطلب على النفط التطورات داخل دول أوبك التي من المحتمل أن تؤدي إلى تحويل تركيز المنظمة عن دعم الأسواق رغم أن هذه العملية ستكون طويلة. ويعلق قادة أوبك الذين سعوا لدعم الأسعار مثل السعودية



الأهمية السياسية العالمية وتأثير الدول المصدرة للنفط سينخفضان مستقبلاً، حيث ستصبح أوبك منظمة أقل أهمية ولن تحمل العلاقات الودية بين المنتجين نفس الفوائد كما كانت في السابق



CHAIRMAN

CO-CHAIR



مركز ستراتفور
الأزمة الحالية مختلفة
فلم يسبق أن تعرض
البترول للمنافسة

وتعرضت أوبك إلى العديد من الأزمات أبرزها صدمة النفط الأولى في السبعينات، والثورة الإيرانية في 1979، والحرب الإيرانية العراقية في ثمانينات القرن الماضي، والغزو العراقي للكويت في 1990، والغزو الأمريكي للعراق في 2003، وطفرة النفط الصخري الأمريكي في القرن الحادي والعشرين.

ولكن المحللين في مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكية يرون أن الأزمة الحالية مختلفة إذ لم تسبب أي سابقة تحولاً جوهرياً أنهى نفوذ البترول كوقود. وقد دفع هذا كبار أعضاء أوبك إلى التشكيك في مستقبل الكارتل وفوائد التواجد فيه علناً.

ففي ديسمبر الماضي، أشارت تسريبات إلى أن الإمارات أطلقت دراسة داخلية لمراجعة عضويتها في أوبك وما إذا سيؤدي تقييد الإنتاج إلى أزمة أصول نفطية في المستقبل. والبلد الخليجي يهدف إلى زيادة طاقته الإنتاجية إلى 5 ملايين برميل يوميا أي 93 في المئة أعلى من حصتها الحالية كعضو في أوبك بحلول سنة 2030.

وكانت قطر قد انسحبت من المنظمة في 2019 بسبب خلافاتها السياسية مع نظرائها الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ورغبتها في التركيز على توسيع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال في السنوات القادمة.

تآكل هيمنة النفط

تعود أهمية البترول في السوق العالمية إلى الخصائص الفريدة التي جعلته عنصراً لا غنى عنه في قطاع النقل لكن هذه الهيمنة ستراجع مع تعزيز تنافسية السيارات الكهربائية من حيث التكلفة ومع تضاعف جزمة الحكومات في التقليل التدريجي من سيارات الديزل والبنزين بحلول سنة 2040.

ومع ذلك، ورغم احتمال بلوغ ذروة الطلب على النفط خلال العقد

المقبل، من المرجح أن يصل فترة استقرار مع تواصل ارتفاع